الجمهورية اللبنانية

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

كلمة

روجيه نسناس

رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في لبنان

حول

"سياسة التقاعد والحماية الاجتماعية"

مركز البحوث والدراسات الاستراتيجية

قيادة الجيش - اليرزة

16 شباط 2017

سعادة الجنرال

اصحاب السعادة

السيدات و السادة

في البداية، احيي من هنا مؤسسة الجيش قيادةً وضباطاً وجنوداً، على تضحياتهم الجليلة من اجل حماية الوطن .

فللجيش عندي موقع خاص ومميز، لأنه مدرسة العطاء دون مقابل .

كما أهنىء مركز البحوث والدراسات الاستراتجية على اهتماماته الاجتماعية، وعلى تنظيمه ورشة العمل هذه بعنوان "سياسة التقاعد والحماية الاجتماعية "

ان هذا يصدر عن ايمانكم الراسخ بأن الأمن الوطني هو ثمرة الاستقرار السياسي و الأمني والاقتصادي والاجتماعي .

وهنا اتوجه بالشكر الى اسرة هذا المركز وعلى رأسها سعادة العميد الركن فادي ابي فراج على اتاحة الفرصة لكي اشارك في هذا اللقاء .

واسمحوا لي ان اعرب عن اعتزازي لمشاركتي معكم في ورشة العمل هذه، بحضور اصحاب المعالي والسعادة الذين سبقوني فقدموا قيمة مضافة في هذا الموضوع المهم بالنسبة الينا اللبنانيين، من اجل السلام الاجتماعي والتنمية المستدامة على حد سواء

ايها الأعزاء،

ملف الحماية الاجتماعية ليس منفصلاً عن ثلاثية : التفعيل الدمقراطي، والنهوض الاقتصادي، والامان الاجتماعي .

وبالتالي ليس بعيداً من فتح الابواب أمام مشاركة المرأة وتحصينها بالحقوق المدنية التي تتيح الاسهام في ورشة التنمية، وليس بعيداً من معالجة قضايا البطالة والفساد واجراء الاصلاحات المالية والادارية والاقتصادية التي تعتمد التمسك بالاقتصاد الحر، وتفعيل التنسيق والتكامل بين القطاع العام والقطاع الخاص في اطار رؤية تنموية شاملة .

بكلمة، ان مفتاح الاستقرار والتقدم هو : التكامل الانمائي والتكافل الاجتماعي .

هذا ما سعيت الى تبيانه في الدراسة التي وضعتها، مع مجموعة من الخبراء والمسؤولين في المجال الاقتصادي والاجتماعي، بعنوان "نهوض لبنان نحو دولة الانماء"، والتي تمّ اطلاقها في تشرين الاول من السراي الكبير بحضور رئيس مجلس الوزراء السابق الاستاذ تمام سلام .

سيداتي سادتي،

أودّ أنّ أشارك معكم التاريخ الحديث لصندوق التقاعد وكافّة المراحل والتقلبات التي مرّ بها، وهو موضوع اعتنيت به مباشرة منذ أكثر من 20 عامًا، وذلك من خلال رئاستي لتجمّع رجال الأعمال اللبنانيين بالتعاون مع الصديق الاخ انطوان واكيم، ورئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي فيما بعد.

مشروع صندوق التقاعد في لبنان

لا يزال لبنان يعيش في ظلّ نظام تعويض نهاية الخدمة للاجراء، الذي أنشىء في إطار الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي في منتصف الستينات. وجاء هذا النظام نتيجة جهدٍ كثيف وفريد يستحق الثناء من ضمن إنشاء المؤسسات الضرورية للتطوير الاقتصادي وظهور مجتمع أكثر إنصافًا وحداثة، في عهد المغفور له العماد فؤاد شهاب، الذي ارسى قواعد الدولة الراعية الحديثة في لبنان.

لا حاجة لانتقاد تعويض نهاية الخدمة اكثر، ذلك أنّ حدوده موضوعة ومعروفة منذ العام 1963. لقد تمّ انشاء هذا الصندوق على أساس مؤقت من أجل ضمانة الاجراء، وتجنيبهم أي مخاطر تتعرض لها الشركة التي يعملون فيها ، وذلك بانتظار إنشاء صندوق التقاعد على غرار الدول المتقدّمة، ولكن للاسف لا يزال نفس النظام قائم .

هذا النظام لم يعد يفي بالحاجة الاجتماعية، كونه رغم العبء المالي والاجتماعي الذي يحمّله للمؤسسات والمنتسبين ، فانه لا يوفر للمستفيد معاش تقاعد يتناسب مع متطلبات الحد الادنى من حياة كريمة.

لم تتمكّن الدولة اللبنانية، رغم المحاولات العديدة، من تغيير النظام. وبُعيدَ الأحداث، كان القطاع الخاص على بَيِّنة من ضعف نتائج تعويض نهاية الخدمة وبادر بالعمل على تخطيط مشروع التقاعد. وبات المشروع الأكثر ثباتًا مشروع تجمّع رجال الأعمال اللبنانيين، الذي كان لي شرف رئاسته في ذلك الوقت، أساس نظام مشترك يتضمن جزء توزيعي وجزء رسملة.

في بداية عام 2000 كان الرئيس الراحل الشهيد رفيق الحريري، قد شرَع في هذه المهمة ، ووجّه طلب إبداء الرأي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي ردّ عليه قبل نهاية ولايته في العام 2002، وكان المجلس قد ابدى رايه مستندا" إلى ركائز ثلاث، جَمَعَ فيها بين احتياجات التضامن الوطني من خلال الجزء التوزيعي، والضمان من خلال نظام رسملة، إلزامي في جزءٍ منه واختياري في الجزء الآخر.

مع ذلك، لم تتبنّى الحكومة في ذلك الحين رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتقدمت بمشروع يستند كلّيًا على نظام الرسملة. وتمّ تقديم هذا المشروع إلى المجلس النيابي للمرة الأولى في العام 2005 وما زال حتّى اليوم يخضع لتعديلات وتغييرات تتمثل في إعادة إدخال الجزء التوزيعي، او اعتماد حدّ أدنى تضمنه الدولة.

لم تؤدِّ هذه المفاوضات إلى مشروع قانون من شأنه التوفيق بين الطرفين. ومع ذلك، تبيّن أنّ المواقف ليست متناقضة، بل متشددة حول بعض النقاط اهمها:

- لا مجال ان توافق النقابات على المشروع من دون إدراج جزء توزيع منصف؛
- لا مجال ان يوافق اصحاب العمل على تحديد معاش تقاعد شهري ثابت يفرض مساهمات قابلة للتغيير؛
- يصرّ الطرفان على ضرورة الحصول على صندوقٍ مستقلّ مع رقابة مالية صارمة.

المبادئ التوجيهية

إذا ما طرحنا السؤال: لماذا لم نتوصّل، بعد 20 سنة من انتهاء الأحداث التي ألمّت بلبنان، إلى نظام مقبول؟ والإجابة الصحيحة هي أننا لا نتفق على

الأسس التي يجب اعتمادها لبناء النظام لطالما وجّهنا أنظارنا نحو أوروبا والدول المتقدمة ؛ ولم نبحث فعلاً في إمكانات البلدان المماثلة لجهة التقدم والدخل الفردي.

ملخص حول رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي

قدّم المجلس الاقتصادي والاجتماعي المشروع التالي مرتكزًا على ثلاث اركان هي:

1- **الركن الاول** :هو جزء إلزامي ضروري، تضمنه الدولة، ويطبّق مبدأ التوزيع كما يرتكز على حد أدنى للأجور وفقا لروح المادة 44 من قانون العمل " يجب ان يكون الحد الأدنى من الأجر كافيًا ليسد حاجات الأجير الضرورية.

يتم دفع مساهمات هذا الركن من قبل اصحاب العمل والاجراء وجميع الفئات المستفيدة بنسبة مقترحة من "1 إلى 6".

يتم احتساب سقف المساهمات، بضعف الحد الأدنى للأجور الذي يحدده الصندوق. والقاعدة المحدّدة في معظم الدول للاستفادة من معاش التقاعد للجزء الاول تتراوح بين 3و6 أضعاف الحد الأدنى للأجور الذي وضعه الصندوق.

2- **الركن الثاني** : إلزامي ايضًا وتضمنه الدولة. ويتضمن هذا الركن فئات الأجور ذات القيمة الأعلى من أجور الركن الأول. ويتحمل ايضا الاجراء نسبة 1 على 6 من مساهمة اصحاب العمل في تمويل الصندوق. وتتراوح العتبة المعتمدة في معظم الدول ما بين 3 و 6 أضعاف الحد الأدنى للأجور الذي حدّده الصندوق. ولا يمكن للركنين الأولين أن

يكونا أقل من ستة أضعاف الحدّ الأدنى للأجور الذي يحدده الصندوق، ولا أكثر من 12 ضعف.

ويجب أن تكون إدارة مساهمات هذا الركن بعهدة صندوق خاص، ترعاه القواعد التي تحدّد التوظيفات/الاستثمارات وتضمن مراقبة فعالة له من قبل السلطات المختصّة.

3 - **الركن الثالث:** هو ركن اختياري، يغطي فئة أجور أعلى من أجور الركنين الأول والثاني. يمكن عندها للأفراد المعنيين الاقتطاع من رواتبهم جزءًا وفق ما يحدّده القانون. وتشير الخبرة في العديد من الدول إلى أنّ هذه النسبة لا تتجاوز عشرة في المئة من الراتب وتُدفع بالكامل من قبل الموظف.

إنّ شرط نجاح الركن الثالث هذا يكمن في أن تخضع إدارة الأموال التي سيتمّ جمعها لرقابة مالية صارمة، وأن تستفيد شرائح الأجور هذه من الإعفاء الضريبي من أجل تحفيز أصحاب الدخل العالي، وخلق مدّخرات قومية إضافية تهدف إلى زيادة القدرة الاستيعابية للاقتصاد من حيث الاستثمار والتوظيف.

ويشدّد اقتراح المجلس الاقتصادي والاجتماعي على ضرورة التأمين الصحّي للمستفيدين من التقاعد وإنشاء تأمين بطالة للحدّ من هجرة الشباب وتدهور نسبة العاملين للمستفيدين.

شروط نظام فعّال

يترتّب مما سبق عددٌ من العواقب المتعلّقة بنظام التقاعد أو بيئته المباشرة:

1-يجب أن يوفر المشروع ركن توزيعي على أساس حد أدنى من الأجور بما يتفق مع مستوى المعيشة في لبنان؛

2-إنّ هذا الحد الأدنى هو تعبيرعن التضامن الوطني، لذلك تسدد التجاوزات المسببة لرفع المساهمات من الموازنة العامة للدولة ؛

3-سوف يجمع الصندوق مبالغ مالية كبيرة، الأمر الذي يبرّر انشاء صندوق مستقل يخضع للراقبة الصارمة ؛

4-من الضروري أيضًا مراجعة السياسة الاقتصادية من أجل ضمان بيئة مؤاتيه، وخاصة في ما يعود الى سنّ التقاعد وهجرة الشباب؛

5-لا بدّ من مُكَمِّل ضروري الى صندوق التقاعد ألا وهو تأمين البطالة من أجل تنظيم سوق العمل والحد من الهجرة ؛

أيها الأعزاء

نأمل أن يؤول الجهد الذي توفّره الحكومة ووزارة العمل والجامعة واصحاب العمل والنقابات وخاصة البنك الدولي ومنظمة العمل ، في وقت قريب إلى قانونٍ وفق طموحاتنا، ذلك أنّ صندوق التقاعد يُعتبر حجر الزاوية للنهوض الاجتماعي وفخرًا لأمّةٍ تعرف كيف تكرّم من عمل طوال حياته من أجل تنميتها.

أردت من هذا العرض السريع لمشروع ضمان الشيخوخة ، ان احث الجهود من اجل العبور الى اقرار عقد اجتماعي حديث يشمل الصحة والتعليم ومكافحة الفقر ، وضمان البطالة ، ونظام الشيخوخة .

فاذا كنا لا نملك ان نردّ الشيخوخة عنا ، فلنعمل على ان نعيشها بشكل مطمئن و مريح، كي يبقى في آخر العمر الايمان بأن الحياة نعمة والقلب نابضاً كما هو في أول العمر.

شكرا"

روجيه نسناس

رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في لبنان